التنمية المستدامة الوظيفة الرئيسية لعلم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية

Sustainable Development as the Main Function of Modern Sociology: An Analytical study

د. خالد علي عبدالعزيز قاسم: باحث علم اجتماع التنمية، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة صنعاء اليمن

Dr. Khaled A. A. Kasem: Has a PhD in Sociology from the Faculty of Arts and Humanities, Sana'a University, Yemen.

Email: abnkasem@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i1.1690

تاريخ الاستلام:	2025-11-13	تاريخ القبول:	2025-11-15	تاريخ النشر	2026-01-01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إيضاح وظيفة علم الاجتماع المعاصر من زاوية جديدة ومعاصرة، هي التنمية المستدامة، وبيان علاقته بها، وإبراز تلك الوظيفة وهذه العلاقة من الناحية النظرية لدى روّاد علم الاجتماع والعلماء اللاحقين لهم، إضافة إلى بيان واقع هذه الوظيفة، ثم محاولة الكشف عن حالة التباعد بين علم الاجتماع وعلمائه من جهة، وبين راسمي السياسات التنموية وصُنّاع القرار من جهة أخرى.

ومن خلال المنهج الوصفي النقدي، وفيما يشبه الترافع عبر حشد الآراء والإثباتات، حاول الباحث إيضاح أن لعلم الاجتماع وظيفة علمية ومجتمعية، وأضاف إليهما وظيفة توجيهية، هدفها في المجمل التغيّر الاجتماعي، الذي جادل الباحث بمرادفته لمفهوم التنمية، وقاربه بمفهوم التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، تُعدّ التنمية المستدامة مجاله الرئيس دراسةً وإنتاجاً وتوجيهاً، وبالتالي يمكن القول بأحقية علم الاجتماع كحقل علمي في دراسة التنمية، مع التأكيد على أهمية التنسيق والاستعانة بمختلف العلوم والاستفادة منها، سواء العلوم الاجتماعية والإنسانية أو حتى العلوم التطبيقية.

إلا أنَّ الواقع لا يعكس ذلك؛ إذ يعيش علم الاجتماع حالة من العزلة والتهميش، وربما القطيعة، مع راسمي السياسات التنموية وصُنّاع القرار، وهو ما يتطلب إعادة النظر من جميع الأطراف في هذه العلاقة، بغية تصحيحها وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في المجتمعات، لتحقيق حياة أفضل للإنسان، من خلال إسهام علم الاجتماع في صياغة نماذج تنموية فعلية أكثر شمولاً وعدالة.

الكلمات المفتاحية: التنمية – التنمية المستدامة – علم الاجتماع – وظائف علم الاجتماع

Abstract:

The study aimed to clarify the function of contemporary sociology from a new and modern perspective, namely sustainable development, and to explain its relationship with it. It also sought to highlight this function and relationship from a theoretical standpoint through the works of the pioneers of sociology and subsequent scholars, to examine the reality of this function, and to reveal the state of divergence between sociology and sociologists on the one hand, and development policy planners and decision-makers on the other.

Using a critical descriptive approach, and in a manner resembling an academic plea through the mobilization of views and evidence, the researcher attempted to demonstrate that sociology has a scientific and societal function, to which a guiding function was added. This guiding function aims, in general, at social change, which the researcher argued is synonymous with the concept of development and closely related to sustainable development. Accordingly, sustainable development becomes the primary field of sociology in terms of study, production, and guidance. Therefore, sociology can be considered legitimately entitled to study development as a field of knowledge, with an emphasis on the importance of coordination and cooperation with all other sciences, benefiting from them—whether social and human sciences or even applied sciences.

However, reality does not reflect this vision, as sociology is experiencing a state of isolation and marginalization, and perhaps even rupture, with development policy planners and decision-makers. This situation necessitates a reconsideration of these relationships by all parties in order to correct them and strengthen the paths of sustainable development within societies, aiming to achieve a better quality of life for humanity through the contribution of sociology to the formulation of practical development models that are more inclusive and just.

Keywords: Development - Sustainable Development- Sociology - Sociology jobs

المقدمة:

منذ القدم يسعى الإنسان إلى تحسين أسلوب حياته، وتجويد أنماطها، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، وذلك يتحقق بالانتقال من حالة إلى أخرى. وهذا ما شغل المفكرين تاريخيًا حتى أصبح محور الفكر الاجتماعي بأسئلته الرئيسية: كيف ومتى ولماذا وبماذا تنتقل المجتمعات من حالة إلى أخرى؟

وفي القرن الثامن عشر، وكنتيجة للاضطرابات والثورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وظهور الصناعة وغيرها من الأسباب، تشكّل علم الاجتماع محاولًا فهم التحولات وأسبابها وضبط آثارها والتعامل معها. وفي مطلع القرن العشرين وحتى منتصفه، وعقب حربين عالميتين خلّفتا دمارًا مذهلًا، تلتْهما ثورة صناعية هائلة، وتوسع استعماري رأسمالي، وتنافس قطبين عالميين بأيديولوجيتين ونموذجين تنمويين متضادين؛ فُرض بشكل غير مسبوق نموّ الأفكار والرؤى التنموية، بدءًا من التصور الاقتصادي الكمي للتنمية وصولًا إلى التنمية المستدامة، إضافة إلى مأسستها عالميًا عبر الأمم المتحدة، بمؤشرات تقيسها وتقارير تُقيِّمها، وهي تقارير تهيمن عليها الدول الكبرى كما هو معروف، مما يعني فرضها على مختلف المجتمعات لأول مرة.

ومن هنا يمكن القول إنه إلى حدٍّ كبير تم تسييس عملية التنمية، وهو ما قد يحرفها عن هدفها الرئيسي المتمثل بالإنسان وتحسين معيشته وأساليب حياته. فانبرى في المجتمعات النامية أشخاص وهيئات للواجهة لا علاقة لهم علميًا ولا هدفًا حقيقيًا بالتنمية، في حين هُمِّش علم الاجتماع وعلماؤه وإنتاجهم، وخلقت فجوة بينهم من جهة، وبين صانعي السياسات وقراراتها التنموية من جهة أخرى، وهي قرارات قد تكون أقرب إلى القرارات السياسية منها إلى التنموية.

ومن هنا يمكن تفسير فشل النماذج التنموية والخطط والمشاريع التي يضج بها الإعلام ليل نهار، وما نراه واقعًا من تدهور في معيشة الإنسان، وتوالد المشكلات الحياتية بصورة متسلسلة لا متناهية، وانهيار بعض الدول في المجتمعات النامية، وهشاشة بعضها الآخر، وفساد وفشل البقية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إنَّ أوضاع الإنسان تزداد بؤسًا رغم كل التطورات التقنية والإنجازات الاقتصادية وتراكمات رؤوس الأموال، مما دعا إلى عقد قمم عالمية تحت شعارات مثل: إنقاذ أهداف التنمية وإعادة خطة التنمية إلى المسار الصحيح.

ورغم الإجماع على ضرورة السير بجميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي)، إلا أنه غالبًا ما يتم التركيز على البعد الاقتصادي على حساب البعد الاجتماعي، وهو البعد الأساس والضامن للاستدامة وللتغير الاجتماعي والسلوكي في المجتمعات.

إن هذا الإهمال للبعد الاجتماعي يستدعي الوقوف عند دور العلوم الاجتماعية عمومًا، وعلم الاجتماع خصوصًا.

ومن هنا يستدعي الأمر من علماء الاجتماع تحديدًا الوقوف على وظيفة علم الاجتماع ودوره المفترض في العملية التنموية، التي لم ولن تكن سوى عملية تغيير اجتماعي؛ وهي السبب في نشأة علم الاجتماع، وقطب رحاه لاحقًا، ومجاله العلمي الدائم. لكن يثور التساؤل: هل واقع وظيفة علم الاجتماع، خاصة في الدول النامية – وهي الأكثر حاجة إليه – يتوافق مع ما يُفترض له نظريًا وعمليًا؟ لا شك أن هناك تفاوتًا بين الوظيفة المفترضة والوظيفة الواقعية.

ويطرح البحث فرضية مفادها أن التنمية المستدامة تمثل الوظيفة الرئيسية لعلم الاجتماع المعاصر، نظرًا لكونه العلم الأقدر على فهم المجتمعات وتحليل تحولاتِها، وديناميكياتها واستاتيكية تلك التحولات، إضافة إلى قضايا العدالة الاجتماعية، والأمن والسلم، وغيرها، وهي جميعها تُعد من أسس وأركان التنمية المستدامة.

ولاختبار الفريضة هذه تم صياغة ثلاثة أسئلة سيجيب البحث عنها وهي:

1. ما هي وظيفة علم الاجتماع؟
2. ما مدى أحقية علم الاجتماع المعاصر كحقل معرفي بدراسة علم الاجتماع؟
3. ما واقع وظيفة علم الاجتماع المعاصر في العملية التنموية للمجتمعات؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة النظرية في أنها من الإسهامات التي تسعى إلى تأصيل العلاقة بين علم الاجتماع والتنمية المستدامة، ومن ثم وضع علم الاجتماع في مكانه الصحيح والمستحق، والدعوة إلى الاستفادة منه وتوظيفه بالشكل الأمثل، ولا سيما في المجتمعات النامية، مع الإفادة من تجارب المجتمعات المتقدمة في هذا التوظيف.

كما تُعد الدراسة من الناحية العملية إسهامًا في الدعوات المتتالية لتفعيل دور علم الاجتماع في العملية التنموية، وتوجيه إنتاجه بما يخدم المجتمعات ووفق احتياجات وخصوصيات كل مجتمع، فضلًا عن كونها دعوةً لصانعي السياسات التنموية لإشراك علم الاجتماع والاستفادة منه في رسم السياسات التنموية بمستوياتها ومجالاتها المختلفة.

أولا: وظيفة علم الاجتماع:

هناك اتفاق إلى حد بعيد أن لعلم الاجتماع وظيفتين رئيستين وتضم كلٌّ منهما تفرعات عدة، الوظيفة الأولى: "وظيفة علمية" وتعنى بتطوير ذاته على الصعيدين النظري والمنهجي بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة في الوصول للقوانين الاجتماعية، والوظيفة الثانية لعلم الاجتماع هي "وظيفة مجتمعية": وتعني كل الادوارالتي يقوم بها العلم لمجتمع ما بدايةٌ من فهم الواقع وتفسيره ثم توجيهه[1]، ومن ضمنها- أي الوظيفة الثانية- تأتي مهمة دراسة السمات والتباينات للمجتمعات . التي تعد جزءاً أساسياً حالياً في عملية "التنمية" حيث يستعان بعدة تصنيفات للمجتمعات وبمؤشرات متنوعة لقياس التنمية، وتاريخياً فقد بدأهذا التصنيف ابن خلدون بدراسته للفروق بين المجتمعات وتصنيفها إلى بدو وحضر[2].

ويعد تنميط المجتمعات -أي دراسة المجتمعات وتصنيفها- من الدراسات التي لا تتحقق إلا بأن يكون علم الاجتماع حاضراً فيها، بل وأكثر التصاقاً وقرباً من واقع المجتمع الذي يعول عليه دراسته من ناحية، فهواي علم الاجتماع حسب بوللارزسنلد كاشف الطريق- دليل- باحثي وعلماء العلوم الاجتماعية[3]. ويجعله متأثراً بتفاعلات وتحولات ذلك الواقع المحيط به من ناحية أخرى، وهذا الاشتراط هو ما يحاول الباحث هنا إثباته، وإيضاح أهميته، وتبيان عدم جدوى وضعف كفاءة تلك التنظيرات التي تُجرى عن بُعد، ولسببٍ أو لآخر. وغالبًا ما تكاد تكون المسافة بين تلك التنظيرات والتقارير التنموية، وبين الحقيقة الواقعية لتلك المجتمعات، بقدر البعد الجغرافي – أي آلاف الأميال – التي تفصل بين مقارّ ومصادر تلك التنظيرات والدراسات التنموية في العواصم الغربية، وبين المجتمعات النامية، أو بقدر التباين بين فخامة قاعات المؤتمرات والاجتماعات التنموية، وبساطة منازل وأساليب معيشة الفقراء في العالم النامي، التي تُعقد تلك الفعاليات لمناقشة قضاياهم، وتصدر أدبياتها باسمهم.

وعليه، ومما سبق، فقد تبلور ضمن علم الاجتماع تياران رئيسيان يمكن تأطير مختلف تفرعات الاتجاهات النظرية التنموية ضمنهما، وهما: تيار محافظ، وآخر راديكالي. فعادةً ما يكون

(1) عبد المعطي، عبدالباسط، (1981): اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص17.

2 محمد ع. ا. (2021). إسهامات ابن خلدون في ميادين علم الاجتماع. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v1i3.1275

(3) ميلز، سي رايت، (1986): الخيال العلمي الاجتماعي، ط1، (ترجمة عادل الهواري)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص45- 88.

التيار الأول هو المستفيد من الوضع القائم، فيسعى، بشكلٍ أو بآخر، إلى الحفاظ عليه كما هو، في حين يحاول التيار الآخر –ويمثل الطرف الخاسر– تغيير معادلة الوضع القائم لصالحه.

وقد تمثّل الاتجاه المحافظ في علم اجتماع البرجوازية الرأسمالية، وعبّر عنه رائده أوجست كونت بقوله: «إنك تدرس لتضبط»، في إشارةٍ منه إلى ضرورة أن يكون لعلم الاجتماع فوائد عملية، وإن لم يحددها صراحة. غير أنّه يُفهم من سياق كلامه أن تلك الفوائد تتمثل في المحافظة على النظم الاجتماعية من أي تغيّرات؛ أي أن «الوظيفة الاجتماعية للعلم»، بلغة هوارد بيكر، قد تمثلت في الوقوف إلى جانب النظام القائم، والدفاع عنه وتبريره، وحشد الجهود العلمية لتدعيم منطقيته وأفضليته للإنسان[1]. إن تلك النزعة المحافظة سادت معظم أعمال رواد علم الاجتماع ـ وكذلك الفكر الكلاسيكي وما بعده . باستثناء كارل ماركس الذي يعد رائد تيار النزعة الراديكالية والقائل "دأب الفلاسفة عبر العصور على محاولة تفسير العالم، أما الآن فالمهم هو تغييره"[2]

ولأن التغيير الاجتماعي– وهو المفهوم السوسيولوجي المقارب للتنمية– باتفاق الكل هو محور علم الاجتماع للحد أن لو فُرز ما يكتبه علماء الاجتماع لوجدناه إلا فيهما، ولا يخرج عنهما، أو لو تصورنا اختفاء التغير الاجتماعي/التنمية وقضاياهما لاختفى علم الاجتماع معها.

ومن كل هذا " تكون التنمية هي المفهوم الرئيس للعلوم الاجتماعية ونفهم أنها حركة تطورية تجلب معها تحسن المعيشة" [3]، وكما يذهب كثيرون إلى أن التغيير الاجتماعي ليس إلا تغييرًا في العلاقات الاجتماعية، يعقبه تغيير في البُنى الاجتماعية، ولا سيما أن ما نشهده اليوم يتمثل في شبكة جديدة من العلاقات فُرضت فوقيًا على الأنماط والجغرافيا التقليدية، وأحدثت تحولات عميقة على مختلف المستويات، ولم تستثنِ أحدًا ممن تدب فيه الحياة على هذه الأرض. كما أسهمت عولمة العالم لصالح طرفٍ بعينه، وضغط الزمان والمكان، تأثيرًا بالغًا في العلاقات الاجتماعية.

وقد جعلت المجريات الراهنة الصراع بين الزمان والمكان لصالح الأول؛ إذ انتصر الزمان على المكان، وفقد المكان داخليته، وجرى اختزاله بفعل التقنية والاتصالات[4]، فالمكان لا يعني للغرب، لأنهم يتجاوزنه مباشرة دون عوائق، بينما هو مغلق أمام الآخر . غير الغرب . أي إذن أنها

(1) عبد المعطي، مصدر سابق ص 138.

2) أمين، جلال (2009). العولمة، ط1، القاهرة: دار الشروق، ص 123.

(3) روبيرتس، تيمونز (2004): من الحداثة الى العولمة ج2، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد310 ص 143.

(4) حرب، علي (2004): حديث النهايات فتوحات العولمة ومآزق الهوية، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص159–162.

عولمة كل شيء إلا هجرة البشر والعمالة بخاصة، إنها عولمة الثروة وأمكننة الفقر[1]، وفي اتجاة واحد.

وأمام مصالحهم وأطماعهم تناسى الغربيون أنهم قديماً جابوا البلدان النامية وصالوا وعاثوا فيها قتلاً للإنسان ونهباً للثروات لعقوداً وقروناً دون تأشيرات أو قيود، وتناسوا أيضاً أن سكان تلك البلدان النامية الذين هاجروا، أو بالأصح هُجروا أو أُختُطُفوا –من بلدانهم قسراً للغرب– قد كان لسواعدهم وكواهلهم فضل تشييد بدايات ما نشهده اليوم من مدن الغرب ومصانعه وحفر مناجمه ومجمل بذور حضاراته.

وبالعودة إلى علم الاجتماع ووظيفته فحسب أنطونيو غرامي "فعلم الاجتماع إذن هو محاولة اكتشاف قوانين تطور المجتمع البشري على نحو اختياري، بحيث يكمن التكهن بالمستقبل باليقين ذاته الذي نتكهن فيه أن شجرة السندبان ستنمو من جوزة السندبان[2]، وقبله يقول أوجست كونت" إن علم الاجتماع يهمه بالدرجة الأولى أن يسيطر على تجربة المستقبل، وأنه يقدم المعلومات التي تفيد البشر في حياتهم داخل المجتمع"، لأن المستقبل إن هو إلا الحاضر مستمراً في الغد والسيطرة على الحاضر لا تتم إلا إذا فهمناه، وفهمنا له لا يمكن ان يحصل إلا إذا نظرنا إلى الحاضرنظرة بنيوية، جدلية تاريخية[3]، ويرى بليخاوف من جهته أن علم الاجتماع إنما يصبح علم الاجتماع علماً فقط عندما ينجح في فهم أهداف الإنسان الاجتماعي[4].

وتبدو هنا أهمية ودور علم الاجتماع " بمعنى أنه يبحث عما تعنيه حياة الإنسان في الفخ الذي آل إليه العالم " [5] ، كما قد ذهب نيكولاس جار دين إلى "أننا نحتاج فهم العلوم بوصفها أسئلة موجهة ومشكلات تنشأ فيما يطلق عليه "مشاهد بحثية"، أي مشاهدة السياقات الخاصة والمحيطات التي تعمل فيها العلوم التي منها تشتق معانيها[6]". وهذا ما لا يمكن وصفة بغير التنمية.

كما يمكن هنا إضافة مهمة أخرى لعلم الاجتماع، تتمثل في مهمة رقابية وتقييمية لعملية التنمية، يضطلع بها علم الاجتماع ضمن العملية التنموية، ويقدّم من خلالها المقترحات والتصورات

(1) انظرحول فكرتي الامكنة والعولمة، بك، اولريش (2012): ماهي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، ط2، بيروت، منشورات الجمل، ص 98. وما بعدها

(2) الزعبي، محمد (1985): علم الاجتماع العام والبلدان النامية، ط1، مدريد، اوربتال للنشر والطباعة والتوزيع، ص95.

(3) المصدر السابق، ص173.

(4) المصدر السابق، ص31.

(5) بك، اولريش، مصدر سابق ص33.

(6) بامبرا، جيرمندر، (2016): إعادة التفكير في الحداثة، ط1، (ترجمة: إبتسام سيد علام وحنان محمد حافظ)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص32.

والاستشارات والتقييمات والتحذيرات لصنّاع القرار في مختلف المجالات، نحو الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التنموية. وهو ما قد يمنحه ممارسة نوع من السلطة العلمية والفكرية، قد تكون – على أقل تقدير – بمثابة سلطة رابعة، على غرار الصحافة والإعلام.

وعمليًا، يتوقف ذلك على عدة أمور واشتراطات تتباين في مدى توافرها من مجتمع إلى آخر، إلا أنه، عمومًا، يصعب تحققها في البلدان النامية على وجه الخصوص. ويأتي في مقدمة هذه الاشتراطات: سقفٌ عالٍ من الشفافية والديمقراطية، وإرادة سياسية تدعم البحث العلمي وتحترمه وتستفيد منه، إضافة إلى مساحة واسعة من الشراكة في صنع القرار، والاعتبار اللائق بالأكاديميين والعلماء، وغير ذلك.

وقد عدّ السوسيولوجي الإنجليزي بوتمور، ضمن قائمة أزمات علم الاجتماع، ما وصفه بعدم إفساح المجال أمام المشتغلين بعلم الاجتماع للمشاركة المجتمعية وفي التخطيط لمجتمعاتهم، وربط ذلك بما آلت إليه أوضاع النظرية الاجتماعية، وحال البحث السوسيولوجي عمومًا[1].

إن المجتمعات البشرية تعيش في الآونة الأخيرة مفارقة يصعب تصورها وفهمها على الكثير، فالبشرية والأرض اليوم تعاني من مشاكل معيشية صعبة ومعقدة في الجزء الأكبر من جغرافيا الأرض والغالبية من السكان، وفي المقابل تراكم رأسمالي ورفاهية معيشية واحتكار لأهم مفاتيح التحولات وأدواته في جزء صغير من الجغرافيا يسكنها قلة من السكان،" فنحن إذن نواجه هذا كمسألة جديدة في التنمية أكثر من أي وقت مضى للخروج من رؤية (اللحاق) القاصرة التي هيمنت على القرن العشرين"[2]، حتى أصبح المجتمعات البشرية مهمشة لصالح تلك القلة، مما يستدعي سوسيولوجيا الهامش والتي: تركز على العلاقة بين المركز والمهمش، وكيف تتداخل الهياكل الاقتصادية والثقافية والسياسية في خلق فئات على هامش المجتمع وإعادة إنتاج وضعية الإقصاء عبر الأجيال [3] ، لكن هنا على مستوى العالمي والإقليمي.

ومن هنا ومن منطلق رؤية أننا لسنا بحاجة لنظريات جديدة وإنما لمجتمعات جديدة " فأي تغيير جوهري لن يتم إلا بتحول في فهم مشكلة التنمية، فالمطلوب فهم العالم وتفسيره أولاً بعد أن

(1) عبد المعطي، مصدر سابق، ص30.

(2) أمين، سمير (2002): الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ط1، ترجمة (فهمية شرف الدين)، بيروت: دار الفارابي، ص97.

(3) الخراساني س. (2025). سوسيولوجيا الهامش ومعوقات الإدماج الاجتماعي في اليمن: تحليل ميداني للعوامل البنيوية والثقافية لفئة الأخدام. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 5(12). https://doi.org/10.56989/benkj.v5i12.1664

فشلت محاولات تغييره[1]، والفهم الموضوعي للواقع وتحديد جوانب الخلل ومن ثم تحتم النظرة الواقعية ضرورة النظر إلى التنمية في كل جوانبها وأبعادها بما فيها البعد التاريخي، لا الاقتصار على الحاضر أو السطح كما هو حاصل الآن وتسعى له الدول الاستعمارية لتجنب نقاش تأثير حقبة استعمارها على المجتمعات النامية وتهرب بالتالي من مسؤليتها في ذلك من ناحية، ومن ناحية لإيهامنا بتبني ما تُمليه على البلدان النامية من حلول ونماذج تنموية مجتزة وغيرمجدية تهدف منها لإستمرار تخلف تلك وبما يمكنها من مواصلة نهب ثرواتها وبقائها سوق مفتوح استهلاكية لمنتجاتها الصناعية.

وبقدر ما تعاني البشرية في الآونة الأخيرة من مشكلات اجتماعية ومعيشية كبرى على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك على المستوى القطري، بقدر ما تصبح مهمة علم الاجتماع أكبر وأعظم وأثقل. فلم يعد العصر ولا الظروف يسمحان بأن يكون العلم متعةً أو ترفًا يُتداول في الصالونات؛ فتاريخ العلم – أيّ علم، وكل علم – سيشهد على وجود وظائف يؤديها، وكلما كانت هذه الوظائف إنسانية، كان العلم أكثر إنسانية.

فالبحث من أجل البحث لم يكن يومًا هدفًا بذاته، بل وسيلة لهدفٍ آخر يتمثل في تطوير العلم من أجل تطوير المجتمع، والإسهام في حل مشكلاته. وهو ما كان يراه روّاد علم الاجتماع لعلم الاجتماع، وكثير ممن لحقهم، مثل رايت ميلز، حتى إنّ هناك من ينظر إلى رؤيته لعلم الاجتماع بوصفها رؤية براغماتية؛ إذ يرى أن لا قيمة للأفكار إلا بقدر ما تُحدثه من تغيير في الواقع.

وهو ما ذهب إليه أمارتيا سِن بعد تجربة امتدت لعقود من عمله خبيرًا ومنظّرًا تنمويًا مع منظمة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي (UNDP)، حيث خلص إلى أن البديل عن التركيز على وسائل الحياة الطيبة هو التركيز على الحياة الفعلية الواقعية التي يسعى الناس إلى تحقيقها[2]، وإن الطابع التطبيقي لعلم الاجتماع في البلدان النامية لا يعني أنه بالإمكان الفصل بين الجانبين النظري والعملي[3].

(1) مقوله لصادق جلال العظم نقلا عن: حرب، مصدر سابق، ص 44.

(2) صن، آماريتا، (2005): التنمية حرية، ترجمة (شوقي جلال)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص95.

(3) الزعبي، مصدر سابق، ص186؛ قاسم، خالد (2021): مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 بين التنظير العالمي والواقع اليمني، دراسة سوسيولوجية لمؤشرات الهدف 16، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء.

وفيما يخص ما يجب عمله نخلص إلى ما خلص إليه "بورتس" في نقاشه لخسارة علم الاجتماع أمام الاقتصاد في ضرورة أن يخرج علم الاجتماع بـ أوصاف مضبوطة للظروف السياسية والاجتماعية والسكانية التي تحد من إحداث عملية التنمية وردود الأفعال المحتملة. والنتائج العكسية. والفحص بدقة المجتمعات ولابد من الارتكاز على فكر وتجارب قرن ونصف مضت[1].

إنَّ العوامل والظروف، كما أسماها أليخاندرو بورتس، المعيقة للتنمية في إطار عملية السوقنة التي قامت – ولا تزال تقوم – بها النيوليبرالية، لا شك أن لهذه السوقنة ردودَ أفعالٍ وحركاتٍ مضادّة. ومن خلال هذا التفاعل يمكن فهم الواقع المعاصر، بحسب السوسيولوجي المجري كارل بولاني، الذي خلص إلى أن ذلك يقتضي من علم الاجتماع العالمي تجاوز ثلاثة تحديات أساسية وجوهرية، نوردها هنا بإيجاز شديد.

يتمثل التحدي الأول في أن يُؤلَّف علم الاجتماع من المجتمع، أما التحدي الثاني فيكمن في بناء علم الاجتماع في المجتمع، في حين يتمثل التحدي الثالث في بناء علم الاجتماع للمجتمع، والدفاع عن الكيان ذاته – أي المجتمع المدني – الذي شكّل الأساس الأصلي لنشأة علم الاجتماع[2].

أحقية علم الاجتماع بالتنمية كحقل معرفي:

من المهم بالبداية تعريف مفهوم التنمية المستدامة في سياق التطور والتحولات لمفهوم التنمية ظهر المطصلح عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" (تقرير بروندتلاند) الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وتم تعريفه بـ"التنمية المستدامة هي التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[3].

نهج تنموي يهدف إلى تحسين جودة حياة الإنسان والرفاهية المجتمعية من خلال الابعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادي أي الموازنة الدقيقة بين الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية البيئية، لضمان استمرار الحياة والموارد للأجيال القادمة.

ونعتمد هنا تعريف الأمم المتحدة الذي جاء في وثيقة الاجندة العالمية 2030 "دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030".

---

(1) روبيرتس، مصدر سابق ص41.

(2) بوراوري، مايكل، (2005)، مواجهة في عالم غير متكافئ، (ترجمة ساري حنفي ومحمد الادريسي). إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان (31–32)، ص29.

3 الأمم المتحدة (1989): مستقبلنا المشترك. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص66.

وإنّ مما لا يرى الباحث حاجةً إلى مناقشته أو إثباته هنا، أن سبب ظهور علم الاجتماع، وما أصبح لاحقًا محور موضوعاته الرئيسة، هو التغيّرات الاجتماعية. فـ«الحقيقة التاريخية المثبتة في هذا المجال هي أن موضوع علم الاجتماع في أوروبا، عشية انتقالها التاريخي إلى الرأسمالية، كان الواقع في كليته وديناميته...». وبلغة سوسيولوجيا التنمية المعاصرة يمكن القول: إنّ التنمية كانت القضية الأساسية لعلم الاجتماع في تلك الآونة، وبشكلٍ خاص عند كارل ماركس. وعلى هذا النحو، يبدو لنا بوضوح أن علم الاجتماع هو علمٌ جدليٌّ تنمويٌّ منذ ولادته[1].

بما أنّ من الحقائق المسلَّم بها في علم الاجتماع أن من أهم مجالات دراسته دراسةَ العلاقات الاجتماعية على مستوى الفرد والجماعة، أو علاقات الجماعات بعضها ببعض، أو العلاقات بين كلٍّ من الفرد أو الجماعة على حدة والمؤسسات الاجتماعية، وفي مقدمتها الدولة والمؤسسات الدينية والإعلامية؛ فإنّ الإنسان لم يكن كائنًا اجتماعيًا، ولم ينسج شبكةً من الارتباطات والعلاقات مع الأفراد والجماعات، إلا من أجل تحقيق كينونته ومصالحه.

«فالمجتمع، من هذا المنظور، ليس هدفًا بحد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق هدفٍ آخر». ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى ظهور المجتمعات ومختلف أشكال الجماعات الأخرى على أنها مجرد وسائل لتحقيق أهداف الفرد الخاصة[2].

وفي العقود الأخيرة ونتيجة لما أحدثته تكنولوجيا الاتصال والإعلام الجديد والعولمة الاقتصادية والثقافية، ومؤخراً العولمة السياسية والحقوقية تجاوزت تلك العلاقات حدود الدولة القومية كما كان الحال سابقاً، فأصبح بإمكان مواطن ما أو جماعة ما في أي دولة – ربط علاقات اجتماعية وثقافية بل وسياسية، وهو ماله تداعيات سلباً وايجاباً على عملية السلم الاجتماعي والسياسي في المجتمعات واستقرار الدول، لاسيما مؤخراً حين انتهجت الدول الكبرى وحتى الأمم المتحدة ومنظمات دولية هامة سياسات التعامل مع كيانات وأفراد ما تحت الدولة الفواعل الادولاتية(*) – في الدول النامية.

---

1 سعد (2023): الدور التنموي لعلم الاجتماع، مجلة تشرين – الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (45)، العدد (5) ص17.

2 سعد، مصدر سابق، ص15.

(*) تعرف تلك القوى بالقوى لادولاتية او فواعل محلية غير رسمية Non-state actors ويرمز لها بـ NSA وعرفها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1540-2004 بانها أي الجهات الغير تابعة للدول : الافراد أو الكيانات الذين لا يعملون تحت السلطة القانونية لاي دولة، ولكن اشمل منه تعاريف فقهاء القانون الدولي التي مفادها بانها "كل الجهات الفاعلة والأفراد التي ليست دّول وعلى الرغم من ذلك تعمل على المستوى الدّولي وتكون ذات صلة بالعلاقات الدّولية

و"إذا كان علم الاجتماع يركز على ما هو اجتماعي، وما هو عام وما هو ضروري للإنسان وللمجتمع، فيعنى ذلك أنه متوجه أساساً نحو تحقيق الإرادة الاجتماعية إرادة المتجمع، ومتوجة نحو المصالح العامة متجاوزاً المصالح الفردية والفئوية التي تأتي في مراحل تالية" ومتجاوزاً الغايات الآنية إلى أخريات أكثر شمولاً وأكثر استمرارا"[1] وهو يمكن القول بانه أقرب ما يكون من التنمية إن لم يكن مطابقاً.

ويعزز ذلك أن علم الاجتماع قد انشغل وأهتم منذ تأسيسه بقضية التغير الاجتماعي، فكان موضوع محوري ومشترك لجل فروع علم الاجتماع، فكانت نظريات علم الاجتماع هي النتاج المعرفي التراكمي الذي أفرزه تاريخ العلم لرصد حركة تغيير المجتمعات وتحولها، فكل نظرية من نظريات علم الاجتماع تمس قضية التغيير حتى وإن لم تكن موجهة أساساً [2]، وزادت الأهمية وبالتالي الانشغال بقدر زيادة وتسارع وتيرات التغيرات ألتي شهدها وتشهدها المجتمعات الإنسانية حالياً.

وفي هذا السياق يذهب المفكر "سمير أمين" بعد نقده لقصور اطروحات علم الاقتصاد نحو قضايا التنمية والنمو "أن العلم الوحيد الممكن هو علم المجتمع [*] لأن الحدث الاجتماعي ليس على الإطلاق اقتصادياً أو سياسياً أو أيدلوجياً... إلخ، رغم أن الحدث الاجتماعي يمكن يواجه إلى حد ما من زاوية خاصة تلك التي يعتمدها كل فرع من فروع المعرفة الجامعية التقليدية لكن عملية المواجهة هذه لا تمتلك حظاً من البقاء إلا إذا اجادت تعيين حدودها وتحضير الساحة من أجل علم اجتماعي شامل"[3] وهو هذا ما يتوفر في علم الاجتماع بتصوراته الشاملة وكليه اطروحاته.

وتتزايد أهمية دورعلم الاجتماع حالياً أكثر من أي وقت مضى، لأن "الدراسات الخاصة بالتنمية لم تعد تشكل كياناً من المعرفة له هوية متماسكة – كذلك فأنها لم تعد تمتلك حججاً بأنها ستصبح نطاقاً أكاديمياً متكاملاً، إنما بدأت تدريجياً تتخلى لتحل محلها أو لكي تندمج في موضوعات أخرى"[4] أو بتعبير بوتومور لعدم فسح المجال للمشتغلين بعلم الاجتماع وعزى ذلك إلى ما آل اليه حال النظرية وحال البحث السوسيولوجي عامة.

(1) عبد المعطي، مصدر سابق ص 29

(2) للمزيد: استيستية، دلال (2008): التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص17.

(*) علم المجتمع هو الاسم الذي أطلق ماركس على علم الاجتماع ولعل تأثير وخلفية سمير امين به وراء تسميه هنا باسم علم المجتمع.

(3) أمين، سمير (1981): التراكم على الصعيد العالمي ... نقد نظرية التخلف، ط1، بيروت: دار بن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ص29.

(4) شلبي، ثروة، (دون تاريخ) تنمية اجتماعية، (دون طبعة) بنها، من إصدارات جامعة بنها، ص6.

ويتجلى ذلك في ما نشهده من صعود العديد من الشخصيات والهيئات على منصّات التنمية وقضاياها، من دون أي علاقة حقيقية تربطهم بالتنمية أو بقضاياها، سوى اتخاذها وسيلةً للتكسّب المالي، أو تحوّلهم إلى أدوات في التوظيف السياسي للتنمية وقضاياها. فغالبًا ما يتم الدفع بهذه الشخصيات والكيانات من قبل جهات وقوى سياسية واجتماعية، سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية. ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، إنكار وجود إسهامات نوعية في هذا السياق جاءت من خارج علم الاجتماع.

ومن هنا ذهب العالم السوسيولوجي أنطونيو غرامشي إلى أن المجتمع المدني يُعد ساحةً للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية في المجتمع الرأسمالي؛ حيث تمارس الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية من خلاله، أو تصعد عبره بوادر الهيمنة المضادّة للطبقة العاملة. أي أن مفهوم المجتمع المدني لدى غرامشي هو مفهومٌ صراعيٌّ بامتياز[1]، وهو ماله الأثر البالغ على عملية التنمية وقضاياها كالسلام والعدالة الاجتماعية والامن وبناء المؤسسات والنزاهة والشفافية ... الخ

ولقد أدرك هذا مايكل بوراووي أستاذ السوسيولوجيا في جامعة كاليفورنيا – بيركلي وفي ذلك يقول معلقاً على خطاب البابا حول اللأمساواة " كانت اللامساواة حكراً على علم الاجتماع، ولكن قداسة البابا والاقتصاديين الجدد سرقوا الأضواء، وجعلونا خلف حلبة المسرح، إلا أنهم ليس لديهم إجابات حقيقية للمشاكل المطروحة ....، وإن هذا هو بالضبط ما سوف يظهر لدى العالم الاجتماعي، .... ونحن السوسيولوجيون لا نبدأ من الموعظة الأخلاقية، ولا ننتهي مع خارطة سياسية، ولكن نشغل أنفسنا مع الحركة الحقيقية لأناس حقيقيين في العلاقات الحقيقية، كما أنهم يعيشون حياتهم الحقيقية[2].

إنّ كلَّ ذلك وغيره يضع مسؤولية تنظير التنمية ودراستها وتقييمها على عاتق علم الاجتماع؛ «فما دامت غايته إنسانًا سعيدًا فعلًا، ومجتمعًا رحبًا، فمعنى ذلك أنه لا بد أن يدرس الأساليب التي تُحقق هذا كله، وبالقدر نفسه يدرس كل ما يحول دون تحقيقه».

وأتصوّر أن الجماهير تتوقع من علم الاجتماع أكثر من مجرد التمسك بتلابيب الدقة والأناقة المنهجيتين؛ فلِمَ يهمّ رجلَ الشارع، أو القروي، أو البدوي، أو الموظف، ما إذا كان ماكس فيبر هو الأدق، أو تالكوت بارسونز أكثر شمولًا؟ إن ما يريده المواطن هو ظروف مواتية لبقائه، وعمله،

(1) النيادي، عبدالله (2008): أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الانسان والمجتمع المدني إطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

(2) بوراووي، مصدر سابق ص 38.

وتفاعله، وكسب قوته وقوت أسرته، والحصول على مسكنٍ صحيٍّ إنساني، وحاجاتٍ أساسيةٍ مُشبَعة، وعلاجٍ فعّال، ومساحة للتعبير عن طموحاته وتطلعاته.

وإذا لم يقدِر العلمُ الذي يزعم أنه علم الإنسان والمجتمع على الإسهام في تحقيق ذلك، فإنه –وفق هذا المنظور– لا يستحق لحظةً واحدة لقراءة صفحةٍ واحدة من كتابٍ واحد من كتبه[1].

كل ما سبق هو ما يفسر تزايد الأصوات الناقدة لواقع علم الاجتماع ودوره والدعوات التقييمية لذلك الواقع والدور فقد "بينت معظم الأتجاهات النقدية وبوضوح ضرورة التزام علم الاجتماع بوظيفته الإنسانية المتمثلة في ضرورة البحث والفهم الذي يهدف إلى تشخيص الواقع لتجاوزه نحو مستقبل مخطط أكثر رحابة للإنسان"[2].

ويتوجب أن نشير أننا هنا تحديداً نقصد بعلم الاجتماع ذلك العلم المفترض به والمُعول عليه القيام بوظيفته العلمية والمجتمعية –السابق مناقشتهما–كما يجب لا كما هو الحال السائد لواقعه الذي يعيشه حالياً.

وأيضاً نشير هنا إلى أن علم الاجتماع كغيره من العلوم ليس بمقدوره الإلمام بكل شيء، فهو يعتمد على العلوم الأخرى ونتاجها المعرفي ويعمل بوظيفية (منسق) للاستفادة القصوى من نتائج العلوم الأخرى، وقبل ذلك لعلم الاجتماع وظيفية إرشادية من خلالها يوجه تلك العلوم إلى ما يفترض عليها دراسته من خلال أكتشافه المبكر لظواهر اجتماعية إيجابية فيعززها أو ظواهر سلبية فيعالجها، ومع تشعب الحياة الاجتماعية الحالية وتداخل قضاياها يمكن الجزم "أن وجهة نظرنا لقضايا التنمية تشترك في صياغتها مختلف التخصصات والنظم العملية تقدم أفضل أمل لنظرية متجاوبة مع المشاكل المحددة والواقعية وتستطيع أن توفر أسس من أجل تعميمات مفيدة"[3] وهو ما يعنيه بوللارزسنلد بقوله " إن وظيفة علم الاجتماع هو كشف الطريق أمام باحثي وعلماء العلوم الاجتماعية، حيث يقوم بدور الوسيط بين فيلسوف المجتمع الراهب المنفرد وبين الباحثين الأمبريقيين.

ومن هنا يمكن القول إن وظيفة علم الاجتماع هو دراسة الواقع وكشف الخلل من ثم تقديم الحلول والمعالجات ودراسة ديناميكية واستاتيكية المجتمعات وسبر اعماقها وخفاياها، والا سيكون علماً مغترباً وإن كان كذلك فما هي الأسباب لتلك الغربة ولماذا فشل في اختراق قلاع صُناع القرار؟ وما طبيعة علاقته بهم؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنها في الفقرة التالية.

---

(1)Selon M. Mauss, Essais de sociologie, Ed. de Minuit, 1968 et 1969, Paris, p68.
المقولة نقلا عن: عبدالنبي، فاتحي، (2019): إشكالية نقل وزراعة السوسيولوجيا في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد (11)، العدد (3)، 578–563.

(2) عبد المعطي، مصدر سابق، ص161.

(3) روبيرتس، ج. تيمونز وايمي هايت، ج2، مصدر سابق ص112.

واقع الأداء الوظيفي لعلم الاجتماع:

بعد أن ناقشنا أن علم الاجتماع – وقبله نتاج الفكر الاجتماعي منذ القدم – قد وُلد نتيجة التغيرات والتحولات الكبرى، وأن موضوعه يتمثل في دراسة التغيرات الاجتماعية، وأن وظيفته خدمة المجتمعات من خلال سعيه إلى الكشف عن القوانين الاجتماعية التي تُحقق أفضل مستويات المعيشة، وأعلى درجات الرفاهية والعدالة والأمن والسلام؛ وبعد أن بيّنا أن التنمية في واقعها الراهن ليست سوى شكل من أشكال التغير الاجتماعي؛ ثم محاولة الباحث إثبات أن علم الاجتماع هو الأحق والمعني، بوصفه حقلًا معرفيًا مختصًا، بالتنمية وقضاياها، وأن يتولى دور المنسّق للعلوم الأخرى، وهو ما أُريد له منذ أوجست كونت، ولحقه في ذلك كثير من روّاد علم الاجتماع، كما سبق نقاشه.

إلا أننا، ونحن نشهد واقع البشرية يزداد بؤسًا وفقرًا، واتساع الفجوة بين عالمين يومًا بعد يوم، نتساءل: لماذا، رغم ظهور علم الاجتماع وتطوره، وصلت البشرية اليوم إلى هذا المستوى المتردي من المعيشة، حتى بات لا يُحتمل؟ أو بصياغة أخرى للسؤال: ماذا قدّم علم الاجتماع للإنسانية عمومًا، وللفئات التي يُفترض به الوقوف إلى جانبها خصوصًا، من الفقراء والمهمّشين والمستبعدين اجتماعيًا، وغير المُمكّنين، ومسلوبي الإرادة والقرار والثروة، وغيرهم ممن يحتاجون إلى مدّ يد المساعدة، ولا سيما أنهم الفئات التي من أجلها ظهر هذا العلم وتطوّر؟

ولِمَ، رغم إنتاجه فسيفساء واسعة من الأطروحات والتنظيرات التي تدّعي العلمية من جهة، وتدّعي أن هدفها تلك الفئات الضعيفة من جهة أخرى، لا تزال هذه الأوضاع قائمة؟ ولا سيما أن علم الاجتماع، كما يرى بيير بورديو، هو العلم الذي ينطوي على أكبر قدر من الرهانات الاجتماعية[1]، ولمثله ذهب سمير أمين وغيره، وأن قَدر علم الاجتماع المفترض أن يكون مع العامة ومع الغالبية.

وفيما يخص موضوعنا هنا وقبل محاولة الإجابة عن السؤال سنعيد صياغة السؤال تحديدا بـ هل في الواقع نجح علم الاجتماع في توجيه عملية التنمية وعلاج التخلف لما فيه خير وسعادة الإنسانية أم فشل في مهمته هذه؟ وما سبب ذلك؟

ونشير هنا، قبل ذلك، إلى عدة أمور:

الأول، أننا نقصد بالنجاح ما يُعلَن من أهداف وما يُرفع من شعارات، لا ما يُضمَر خلفها؛ إذ إن الفشل في الأولى قد يُعدّ نجاحًا في الثانية.

(1) بورديو، بير (2012): مسائل علم الاجتماع، ط1، (ترجمة: هناء صبحي)، أبو ظبي: هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة، ص10.

الأمر الثاني، أن نقاشنا هنا ينصبّ على واقع علم الاجتماع المُعاش لا على واقعه المفترض نظريًا.

أما الأمر الثالث، فإننا، وبحكم أن هذا النقاش يأتي في سياقٍ نقدي بطبيعته، سنعرض بعض الإسهامات السلبية، وهذا لا يعني تحميل علم الاجتماع وعلمائه كامل المسؤولية؛ فكل العلوم قابلة للتوظيف بوجهين، إيجابي وسلبي. فالعلم، بوصفه معرفة، شيء، وتوظيف نتائجه على نحوٍ سيّئ شيءٌ آخر، وغالبًا ما لا يتحمّل العلم ذاته وزر ذلك. كما أن انحراف أو خيانة قلة من المشتغلين بالعلم ليست سوى حالة نسبية، يجب النظر إليها في سياقها العام، مع الأخذ بعين الاعتبار المدخلات الأخرى، والفاعلين، والشركاء، والظروف الذاتية والموضوعية؛ إذ لولا هذه العوامل لما أُتيح لعلم الاجتماع أن يُوظَّف بتلك الأدوار السلبية. وأخيرًا، لا يمكن إنكار الإسهامات الإيجابية لعلم الاجتماع عبر تاريخه، وهو ما ينبغي التأكيد عليه هنا.

وبالعودة إلى الإجابة عن السؤال السابق، ورغم الإشارات التي وردت في سياقات سابقة، فإننا سنحاول فيما يلي الإجابة عنه بصورة أوسع، ثم السعي إلى الكشف عن أسباب ذلك.

فمن ناحية الوظيفة المجتمعية لعلم الاجتماع، نجد أن التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، تُبرز فشل النماذج التنموية القائمة على تلك التنظيرات والأطروحات الفكرية. وقد بلغ هذا الفشل درجة من الوضوح جعلت الإنسان العادي يدركه من خلال ممارساته الحياتية اليومية، فضلًا عن إدراكه من قبل باحث علم الاجتماع بمنهجيته العلمية.

وإنّ ذلك يثبت وجود خلل في تحقيق الوظيفة الاجتماعية لعلم الاجتماع، والتي نقصد بها هنا مجموع الجهود التي يقدّمها العلم بهدف الارتقاء بمستويات المعيشة والرفاه والأمن بمختلف أشكاله. ويتمثل هذا الخلل في حالة من العجز أو التعاجز، وهو ما يستدعي التخلي العاجل عن التمسك بالنماذج التنموية التي أثبتت تجارب ما يقرب من قرن فشلها، بل وكارثية تداعياتها، الأمر الذي يوجب البحث عن نماذج تنموية واستراتيجيات وآليات أكثر إنسانية ومصداقية، بوصفها بدائل حقيقية.

وينسحب الأمر ذاته على الوظيفة الثانية لعلم الاجتماع، أي الوظيفة العلمية المعرفية، التي نقصد بها تطوير العلم وأطره النظرية والمنهجية وأدواته. فواقعيًا، وبعد مضي قرنٍ كامل، لم يتقدّم العالم وفق خطّ الحتمية التاريخية الخطّية للفكر البرجوازي، كما لم يرتقِ عبر المراحل المتوقعة في الفكر الماركسي. بل على العكس، تُظهر الوقائع أن نتائج التجارب الإنسانية المستندة إلى تلك النظريات ظلّت مفتوحة على احتمالات متعددة؛ إذ شهدت بعض المجتمعات التي تبنّت تلك الأطر

التنظيرية تراجعًا إلى الخلف، في حين نجحت تجارب تنموية أخرى خارج هذه الأطر الكبرى، كما هو الحال في تجربتي اليابان وشرق آسيا.

ومن هنا جاء رفض فكرة التقدّم التي سادت بتصوّرها أن التاريخ يتطوّر خطّيًا نحو الأعلى، وهو رفض يُعدّ من أبرز ملامح فكر ما بعد الحداثة، إذ يمثّل ظهوره أحد الشواهد الدالة على فشل تلك الأطر النظرية التنموية. فلو كانت هذه الأطر قد نجحت، لما برز هذا النمط من الفكر الإنساني المتنكر للتراكم النظري السابق. فعلى سبيل المثال، يرى برونو لاتور أن الحداثة، شأنها شأن نقيضها والاتجاهات ما بعد الحداثية، كانت نتيجةً شرطية لاختيار شكلٍ ضيّق من الممثلين للتعبير باسم الكل[1].

وهذا وغيره يعني ضعف الكفاءة والدقة في الوصول لتلك القوانين الاجتماعية، وقبل ذلك يعد خللاً في آلية الوصول لنلك القوانين، كالمنهجية والتفسير والتحليل والاستنتاج، كل ذلك يتوجب إعادة النظر وفتح آفاق النقد وخاصة النقد الذاتي لكل ما سبق أي كل الجوانب نظرياً ومنهجياً، للحد أن"تبدو دراسة الدول النامية بطرائق مختلفة بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها النظريات الاجتماعية والسياسية"[2].

لقد أدرك "ماركس" مبكراً ازمة علم الاجتماع المتمثلة في التضخم الكمي للتنظيرات الاجتماعية مع ضآلة جدواها في الواقع، وعبرعنها حين كتب في رده على فويرباخ "لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة غير أن المهم الآن هو تغييره، وهو ما ذهب اليه لاحقاً عالم السوسيولوجيا الأمريكي البارز رايت ميلز ضمن نقده للنظرية الاجتماعية ووصفها بالمتضخمة وأعتبر نصفها لغو الكلام[3]. وقد دفع كل من الشعور بالخذلان وتعثر الأحلام المنشودة المفكر جلال أمين لتعديل مقولة ماركس السابقة لتصبح "لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة والمهم الآن أن نشكوه"[4].

إذن فالتغييرهو الغاية الرئيسة والجوهرية لما سبق من كل وظائف علم الاجتماع الفرعية التي تتحد في دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره، وتقديم بدائل لتصورات التغيير الاجتماعي، "فكل نظرية من نظريات علم الاجتماع تمس قضية التغيير حتى وإن لم تكن موجهة أساساً"[5]، والعمل على إنضاج وعي الجماهير في المشاركة من خلال وضعها على طريق التفكير العلمي وتبصيرها بما

(1) بامبرا، مصدر سابق، ص21.

(2) هنتجتون، ريتشارد (2001): نظريات التنمية السياسية، ط1: عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ص15.

(3) ميلز، مصدر سابق، ص45-88.

(4) جلال، مصدر سابق 2008، ص123.

(5) استيستية، مصدر سابق، ص17.

هو حادث حولها، وتحقيق الوظائف هذه هو التحدي الأساسي أمام علم الاجتماع للخروج من أزمته[1].

إن تجلّي أزمة علم الاجتماع اليوم بلغ درجةً من الوضوح تُغنينا عن نقاش وجودها من عدمه؛ فقد كُتبت في هذا الشأن كتبٌ وأبحاثٌ وأوراقٌ علمية كثيرة، وعُقدت العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات. فمنذ مطلع ستينيات القرن الماضي، مرورًا بسبعينياته، وحتى اليوم، تزخر الكتابات السوسيولوجية المعاصرة بمحاولاتٍ متعددة تعترف بوجود أزمة في علم الاجتماع، وتسعى إلى تشخيصها، وتحاول رسم سبل الخلاص منها[2].

وخلاصة ما سبق أنه، عمليًا، ثمة اتفاق على وجود فشلٍ وظيفي لعلم الاجتماع، سواء في وظيفته العلمية أو المجتمعية. إذ يمكن لعلم الاجتماع أن يكون علمًا إنسانيًا، كما يمكن أن يكون ضد الإنسان؛ ويمكن أن يسهم في حل المشكلات، وزيادة الإنتاج، وتنمية الدافعية، والمشاركة في التخطيط، كما يمكن أن يكرّس التخلف ويخدم الأقلية على حساب الأغلبية. ولعل هذه الوظائف المتناقضة هي التي دفعت أحد أعمدة علم الاجتماع الأمريكي، هوارد بيكر، إلى طرح سؤاله الحاسم: «إلى جانب من نقف؟».

الخاتمة:

أكدت الدراسة أن علم الاجتماع ظهر نتيجةً لحاجات المجتمعات الأوروبية لمعالجة التغيرات الاجتماعية التي نتجت عن الثورات المتلاحقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن هنا تُعدّ التغيرات الاجتماعية محورًا ومرتكزًا أساسًا لعلم الاجتماع. كما قاربت الدراسة بين مفهومي التغير الاجتماعي والتنمية المستدامة، وأشارت إلى وجود علاقة تلازم بينهما. وعليه، تُعدّ التنمية المستدامة أحد مجالات علم الاجتماع المعاصر.

وترى الدراسة ضرورة إشراك علم الاجتماع والاعتماد عليه في عملية التنمية المستدامة، من خلال التعاون والتنسيق مع مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية والتطبيقية، إضافةً إلى التكنولوجيا والتقنية، بما يسهم في ضمان تحقيق تنمية مستدامة حقيقية لا يتخلّف عن ركبها أحد.

نتائج:

1- لعلم الاجتماع وظائف (علمية، مجتمعية، ارشادية توجيهة) فيما يخص الحياة الاجتماعية عموما والتنمية المستدامة عموما.

(1) عبد المعطي، مصدر سابق، ص18.
(2) المصدر السابق، ص19.

2- مفهوم التنمية المستدامة هو الرديف لمفهود التغير الاجتماعي الذي شغل بال واعمال الفلاسفة قديماً والفكر الاجتماعي تاريخياً وعلمالاجتماع حالياً. وبالتالي فمجال التنمية المستدامة هي المجال الرئيسي لعلم الاجتماع المعاصر.

3- أن التنمية المستدامة بمفوهما الواسع لا يمكن تحقيقها بمعزل عن البعد الاجتماعي، وأن علم الاجتماع المعاصر هو العلم القادر على تقديم الرؤى النقدية والعملية التي تسهم في إيجاد مستقبل أكثر توازنًا وعدالة، من خلال الاعمال النظرية والميدانية لاجل الوصف والتفسير والتنبوء، كل ذلك بالتكامل والاستفادة من نتاج كل العلوم الاجتماعية والنطبيقية على حد سواء.

4- لتحقيق التنمية المستدامة والتي ستلبي حاجات المجتمعات لابد من اشراك بل والاعتماد على علم الاجتماع المعاصر.

5- وفي مجال الدراسات التنموية تفرض العولمة اختفاء المحتوى التقليدي لخبراء التنمية والساحة القومية واستراتيجية التنمية القومية، يجب أن نشجع البحث على مستوى أعلى من المستوى النظري، وذلك حتى يتسنى لنا فهم علم الوجود الذي خلقته العولمة,,, وهو ما يجعل المشهد البحثي أكثر اكتمالاً.

التوصيات:

1- على صانعي السياسات التنموية الرسمية والمدنية في المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الاستفادة من علم الاجتماع وإشراكه في عملية التنمية المستدامة بدءًا من رسم سياساتها وتنفيذها، متابعتها، ووصولاً إلى تقييم آثارها.

2- على علماء الاجتماع تجاوز حالة التشبث بتصنيف العناوين والاختصاصات الأكاديمية والسعي إلى الانفتاح على التكامل والتنسيق مع العلوم الأخرى سواء منها العلوم الاجتماعية أو الإنسانية أو التطبيقية وتوظيف التكنولوجيا والتقنية.

3- لابد من مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعوامل التاريخية عند التعامل مع النظريات والرؤى الخاصة بالتنمية، وتكييف ما يمكن الاستفادة منه.

4- من المهم العودة للتاريخ الثقافي والاجتماعي الخاص لكل مجتمع والبحث عن ما يمكن الاستفادة منه والبناء عليه في رسم سياسات التنمية المستدامة وبرامجها.

5- لابد من محاولة الخروج من حالة التبعية الشبه مطلقة للفكر التنموي الغربي والأخذ ما يلائم كل مجتمع وتكييفيه وإيجاد فكر تنموي نابع من المجتمع وللمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

1. استيستية، دلال (2008): التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. الأمم المتحدة، (1989): مستقبلنا المشترك، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (142).
3. أمين، جلال (2009): العولمة، ط1، القاهرة: دار الشروق.
4. أمين، سمير (1981): التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، ط1، بيروت: دار بن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع.
5. أمين، سمير، (2002): الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، ط1 بيروت: دار الفارابي.
6. بامبرا، جيرمندر، (2016): إعادة التفكير في الحداثة، ط1، ترجمة (إبتسام سيد علام وحنان محمد حافظ)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
7. بك، ولريش (2012): ماهي العولمة، ط2، ترجمة (أبو العيد دودو)، بيروت: منشورات الجمل.
8. بوراوري، مايكل، (2005)، مواجهة في عالم غير متكافئ، ترجمة: ساري حنفي ومحمد الإدريسي. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان (31–32)، ص29–61.
9. بورديو، بير (2012): مسائل علم الاجتماع، ط1، ترجمة (هناء صبحي)، أبو ظبي: هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة.
10. حرب، علي، (2004): حديث النهايات فتوحات العولمة ومآزق الهوية، ط2: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
11. الخراساني س. (2025). سوسيولوجيا الهامش ومعوقات الإدماج الاجتماعي في اليمن: تحليل ميداني للعوامل البنيوية والثقافية لفئة الأخدام. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، *5*(12). https://doi.org/10.56989/benkj.v5i12.1664 .
12. روبيرتس، تيمونز، (2004): من الحداثة إلى العولمة ج2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد (310).
13. الزعبي، محمد، (1985): علم الاجتماع العام والبلدان النامية، ط1، مدريد: اوربتال للنشر والطباعة والتوزيع.
14. سعد، فيصل (2023): الدور التنموي لعلم الاجتماع، مجلة تشرين، الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(45)، العدد(5)، ص12–31.
15. شلبي، ثروة، (دون تاريخ): تنمية اجتماعية، (دون طبعة) بنها: إصدار جامعة بنها.

16. صن، آماريتا (2005): التنمية حرية، ترجمة (شوقي جلال)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد (303).
17. عبد المعطي، عبدالباسط، (1981): اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد (44).
18. عبدالنبي، فاتحي (2019): إشكالية نقل وزراعة السوسيولوجيا في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد (11)، العدد (3)، ص 563-578.
19. قاسم، خالد (2021): مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 بين التنظير العالمي والواقع اليمني، دراسة سوسيولوجية لمؤشرات الهدف 16، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.
20. محمد ع. ا. (2021). إسهامات ابن خلدون في ميادين علم الاجتماع. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v1i3.1275
21. محمد ع. ا. (2021). إسهامات ابن خلدون في ميادين علم الاجتماع. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v1i3.1275
22. ميلز، سي رايت (1986): الخيال العلمي الاجتماعي، ط1، ترجمة (عادل الهواري)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
23. النيادي، عبدالله (2008): أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الانسان والمجتمع المدني إطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: عمان
24. هنتجتون، ريتشارد (2001): نظريات التنمية السياسية، ط1: عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
25. الأمم المتحدة، (أيلول2023): الأمين العام: أهداف التنمية المستدامة "تتجه نحو الفشل" ونحن بحاجة إلى خطة إنقاذ. مسترجع من: https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123707